الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إعداد

الدكتور حسن حجازي

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

- تعددت النفقات العامة في أي دولة من الدول وفقاً للدور الذي تقوم به الدولة في إشباع الحاجات العامة بالإضافة إلى التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية كالتأثير في الدخل القومي ومكوناته والاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار وفي توزيع الدخل القومي، وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة أهمها طبيعة النفقات والقصد الذي تهدف إلى تحقيقه وطبيعة الإيرادات التي اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد.

الآثار المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج القومي

- تحدث النفقات العامة آثاراً اقتصادية مباشرة في الناتج القومي من خلال التأثير في قدرة الأفراد على الادخار والاستثمار وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي:

١- أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

تساهم النفقات العامة كالإعانات النقدية العائلية والمعاشات في زيادة قدرة الأفراد على الإنفاق على أسرهم وتحسين مستواهم المعيشي، وتساعد النفقات العينية كالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية في إتاحة المجال لتشغيل عدد من أفراد قوة العمل في تلك المجالات وحصولهم على رواتب وأجور تتحول إلى طلب في السوق الذي يتحول بدوره إلى طلب على الاستثمار.

٢-آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج

- يقصد بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية والقوة العاملة، ورأس المال والفن الإنتاجي، وتشكل بمجموعها القدرة الإنتاجية للمجتمع بما تمتلك من كفاءات كمية ونوعية، وتؤثر النفقات العامة في تلك القوى من خلال النفقات العامة الاستهلاكية والنفقات العامة الاستثمارية (الإنتاجية) التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي، أما النفقات العامة الاستهلاكية (الجارية) فتؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية بصورة غير مباشرة من خلال الإعانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العلمية والخدمات الطبية والثقافية والتعليمية ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد وكذلك النفقات العامة التقليدية كالأمن والقضاء والدفاع التي تحقق الطمأنينة والاستقرار .

٣-آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي

- تؤثر النفقات العامة في الطلب الفعلي من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي الذي يتحول إلى طلب إنتاجي لتلبية الطلب الاستهلاكي الذي يتولد من خلال زيادة النفقات العامة على شكل رواتب وأجور وإعانات مختلفة.

الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي

- هي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة كشراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية أو توزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك:

١. النفقات العامة التي تشكل طلباً مباشراً على السلع والخدمات الاستهلاكية:

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلباً على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك القومي على النحو التالي:

أ- شراء بعض الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات العلمية والطبية والثقافية والأمن والقضاء والدفاع والتي تسمى نفقات استهلاكية.

ب- شراء بعض السلع لتقديمها للعمال والموظفين وأفراد القوات المسلحة وبعض الفئات الفقيرة في المجتمع أو طلاب المدارس أو زيادة المخزون الاستراتيجي من بعض السلع الهامة والضرورية للمجتمع.

٢-توزيع الدولة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك

- تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو بدون مقابل تخصص للاستهلاك على النحو التالي:

أ- على شكل رواتب وأجور تمنح للعمال والموظفين أو على شكل ريع تمنحه لمؤجريها أو على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها ويقوم هؤلاء بتحويلها إلى طلب في السوق وفقاً لميلهم الحدي للاستهلاك.

ب- توزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع على شكل إعانات إنتاج لتخفيض أسعار منتجاتهم وزيادة الاستهلاك القومي.

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

- تحدث النفقات العامة آثاراً غير مباشرة في الاستهلاك القومي من خلال الاستهلاك المولد بما يعرف بأثر المضاعف أو الضارب أو من خلال الاستثمار المولد بما يعرف بأثر المسارع أو المعجل.

١. أثر المضاعف: من خلال قياس العلاقة الكمية بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل أو الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل القومي حسب العلاقة التالية: $م = \frac{\Delta د}{\Delta ث}$

حيث م: المضاعف، Δ د التغير في الدخل القومي، Δ ث التغير في الاستثمار

ومن هذه العلاقة نستطيع أن نحسب مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الاستثمار، كما يمكن حسابه بدلالة الميل الحدي للاستهلاك خلال العلاقة التالية:

$م ح = \frac{1}{1-ب}$ حيث م ح المضاعف، ب الميل الحدي للاستهلاك

$\Delta د = م ح \times \Delta ح$ حيث :Δح التغير في الإنفاق الحكومي

م ح مضاعف الإنفاق الحكومي ، Δد التغير في الدخل القومي

٢- أثر المعجل أو المسارع

- يتمثل أثر المعجل في الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار المشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية والذي يحسب من العلاقة التالية: $\text{المعجل} = \frac{\Delta ث}{\Delta د}$

حيث: Δث الزيادة في الاستثمار

Δد الزيادة في الناتج القومي

ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج الذي يحدد كم يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما إذا زاد الطلب على تلك السلعة ويتوقف أثر المعجل على توافر مستلزمات الإنتاج لتلبية الطلب الذي سيحدث نتيجة الإنفاق العام.

أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي

- تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل القومي على مرحلتين:

١. تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين): عن طريقين:

أ- تدخل الدولة عن طريق النفقات العامة الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي من خلال توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق الزيادة في الإنتاج وهي الأجور الفوائد والريع والأرباح أي توزيع الدخول بين المنتجين.

ب- تحديد مكافآت عوامل الإنتاج وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع ويتم ذلك بشكل مباشر من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور والفوائد ونسب الأرباح والإيجارات ، أما التأثير غير المباشر فيتم عن طريق تحديد أسعار السلع والخدمات .

٢-تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي)

- يتم هذا التدخل من خلال إعادة توزيع الدخول بين المستهلكين لرفع مستوى رفاهية المواطنين أو الرفاهية الجماعية، كذلك في التمييز بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية وإعادة توزيع النفقات الاجتماعية وإعادة توزيع النفقات بين الأقاليم والمناطق أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة أو صناعة أو خدمات، أو بشكل غير مباشر عن طريق:
- منح إعانات اقتصادية للمشاريع المقامة في منطقة معينة أو قطاع معين.
- أن تقيم الدولة البنية التحتية اللازمة لقطاع معين كالطرق والمباني ومراكز التدريب ومحطات توليد الطاقة الأمر الذي يشجع على الاستثمار الخاص.

تبويب النفقات العامة

- ظهرت الحاجة إلى تبويب النفقات العامة بعد أن تعددت أغراضها واتسعت المجالات التي تنفق بها واستخدامها أداة في يد الدولة لإعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء وإنشاء البنى التحتية والتدخل في الأزمات الاقتصادية

لذلك ظهر تبويب النفقات العامة المتشابهة في أبواب واحدة مما يسهل على الباحث الاقتصادي والمحلل المالي تحليل النفقات العامة وفقاً لأسس علمية اقتصادية تمكن من تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل منها، وتبعاً لذلك يمكن التمييز بين نوعين من التبويب:

-التبويب العلمي (الموضوعي)

-التبويب الوضعي وفقاً للقوانين النافذة في كل دولة.

التبويب العلمي(الموضوعي) للنفقات العامة

- يقصد به وضع النفقات العامة في أقسام وزمر متجانسة تختلف فيما بينها باختلاف الزوايا التي ينظر منها إلى هذه النفقات، ومن أهم أنواع التبويب العلمي للنفقات العامة :
- أولاً: التبويب الوظيفي للنفقات العامة (تبعاً لأهدافها):

هو تبويب حديث نسبياً يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة التي لم تعد قاصرة على تمويل النفقات الإدارية للدولة بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها والاضطلاع بوظائف اقتصادية واجتماعية متعددة، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة ومن هذه الوظائف:

أ-النفقات العامة الاقتصادية: مثل النفقات الموجهة إلى تحقيق هدف اقتصادي معين، إعانات الإنتاج، تزويد الاقتصاد بالخدمات الأساسية كالطاقة....الخ

ب-النفقات العامة الاجتماعية:

- مثل المبالغ التي تدفع لبعض الفئات الاجتماعية والأفراد والأسر الكبيرة والنفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.
- ج- النفقات الإدارية: وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ومستلزمات عملهم مثل الأمن والعلاقات مع العالم الخارجي.
- د- النفقات العسكرية: مثل نفقات الدفاع الوطني ونفقات تجهيز القوات المسلحة.
- هـ-النفقات المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لدفع أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية.

ثانياً–تبويب النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها

- تقسم إلى نفقات عامة عادية: مثل الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة، ولا يعني دوريتها ثبات مبلغها سنوياً. وتستطيع الدولة أن تقدر مبلغها بسهولة وتحدد مصادر تمويلها
- نفقات عامة غير عادية: وهي النفقات الاستثنائية مثل نفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والزلازل والكوارث الطبيعية. ويمكن أن يتم تمويلها من الإيرادات غير العادية مثل القروض والسندات .

ثالثاً– تبويب النفقات العامة حسب نطاق سريانها

- تقسم النفقات العامة وفقاً لهذا التبويب إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية وللتمييز بينهما هناك ثلاثة معايير يمكن الاعتماد عليها وهي:

١- معيار المستفيد من النفقة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بأكمله مثل نفقات الدفاع والأمن والبحوث العلمية، في حين تعتبر محلية إذا كانت موجهة إلى إقليم معين مثل نفقات إيصال الماء والكهرباء.

٢-معيار من يتحمل عبء النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون محلية إذا تحمل عبأها إقليم معين.

٣-معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: تكون النفقة مركزية إذا وردت في الموازنة العامة للدولة، ومحلية إذا وردت في موازنة الإقليم.

رابعاً–تبويب النفقات العامة تبعاً لتأثيرها في الناتج القومي

- تبوب النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية. فالأولى تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي أما الثانية فتؤدي إلى زيادة غير مباشرة في الناتج القومي كتحويل القوة الشرائية بين الأفراد ويستخدم في التمييز بينهما ثلاثة معايير:

١-معيار المقابل المباشر: تكون النفقة حقيقية عندما تحصل الدولة على أموال مادية أو خدمات مقابل نفقاتها العامة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وتكون تحويلية إذا لم تحصل على مقابل.

٢-معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: تكون النفقة حقيقية إذا خصصت لاستخدام جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة للمجتمع مثل نفقات الدفاع والتعليم والقضاء، والنفقات التحويلية هي تلك التي تتم دون مقابل مثل إعانات المرض والبطالة و المعاشات والإعانات الاقتصادية للمنتجين.

٣-معيار من يقوم بالاستهلاك الفعلي المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع

- تكون النفقات حقيقية عندما تقوم الدولة باستخدام الموارد العينية وعناصر الإنتاج مثل رواتب وأجور العمال والموظفين أي ما يعرف بالاستهلاك الحكومي المباشر، وتكون النفقة تحويلية إذا أدت إلى استهلاك غير مباشر للموارد العينية وعناصر الإنتاج مثل إعانات البطالة والمرض والشيخوخة والعجز .
- تقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أنواع:

١-النفقات العامة التحويلية الاجتماعية: مثل رفع مستوى معيشة بعض الأفراد كإعانات البطالة والمرض وبعض السلع.

٢-النفقات العامة التحويلية الاقتصادية: مثل إعانات الإنتاج ودعم إنتاج بعض السلع أو الفروع الإنتاجية.

٣-النفقات العامة التحويلية المالية: وتتمثل بفوائد الدين العام واستهلاكه.

التبويب الوضعي للنفقات العامة

- يختلف التبويب الوضعي للنفقات العامة من دولة إلى أخرى حسب نظامها الاقتصادي والسياسي والمالي، وحسب مرحلة التطور التي تمر بها . لذلك سوف نكتفي بالتبويب الذي وضعته الجمهورية العربية السورية:
- يقوم النظام المالي في سورية على وجود عدد من الموازنات يمكن تبويبها إلى ما يلي:

١-الموازنة العامة الموحدة للدولة وتتضمن اعتمادات الإنفاق العام وتقديرات الإيرادات العامة بشقيها الجاري والاستثماري.

٢-الموازنات التقديرية للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وترتبط بالموازنة العامة للدولة وفق قاعدة الصوافي.

٣-الموازنات المنفصلة لكل من الوحدات الإدارية المحلية ومديريات الأوقاف، وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة للدولة وترتبط بها وفق قاعدة الصوافي.

تبويب النفقات العامة في سورية

- حدد القانون المالي الأساسي للدولة في سورية تبويب النفقات العامة بما يلي:

١-تبويب وظيفي: وهو التبويب الذي يظهر نفقات الموازنة على أساس وظائف الدولة المختلفة (الدفاع، الأمن الداخلي، التعليم، الخدمات الصحية والثقافية...)

٢-تبويب إداري: وهو التبويب الذي يظهر نفقات كل وحدة إدارية على حده، من وزارة أو إدارة أو مؤسسة عامة بالشكل الذي يخصص فيه لكل وزارة قسم مستقل ولكل إدارة أو مؤسسة عامة تابعة لها فرع مستقل.

٣-تبويب نوعي: وهو التبويب الذي يظهر نفقات كل وحدة إدارية على أساس طبيعة النفقة، وتقسم النفقات إلى خمسة أبواب (الرواتب والأجور، النفقات الإدارية، المشاريع الاستثمارية، النفقات التحويلية، الديون والالتزامات وجبة الأداء) وتتوزع هذه الأبواب إلى بنود وفقرات.

٤-تبويب إقليمي: وهو التبويب الذي يظهر بصورة مستقلة نفقات الإدارة المركزية في جهاز الدولة ونفقات كل محافظة على حده.

نموذج التبويب في سورية

رقم القطاع	اسم القطاع
١	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
٢	الزراعة والغابات والأسماك
٣	الصناعة الاستخراجية
٤	الصناعة التحويلية
٥	الكهرباء والغاز والماء
٦	البناء والتشييد
٧	التجارة
٨	النقل والمواصلات والتخزين
٩	المال والتأمين والعقارات
٠	اعتمادات غير موزعة

التقسيمات

القطاع	الأساس	القسم	الفرع	البيان
١				الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
	١٢			الإدارة والقضاء
		١٢١		وزارة العدل
			١٢١٠١	وزارة العدل (إدارة مركزية)
			١٢١٠٢	إدارة قضايا الدولة